عمليـــــــة نهـــب العـــراق

بدر غيلان

لم يتعرض العراق طيله تاريخة الحديث الى عملية نهب منظم كما يتعرض له الان ، وخاصة منذ الاحتلال الذي وقع في آذار من العام الماضي ، فبعد عملية التخريب والنهب والحرق المتعمد الذي جرى تحت سمع وبصر قوات التحالف ، يتعرض البلد الان الى موجة جديدة من النهب ، ومن نوع آخر ، وتحت عناوين متعددة ظاهرها فيه بعض من الامل والوعود البراقة ، وباطنها فيه الخراب والافقار.

فلقد عمدت القوات المحتلة الى السماح للعصابات والقتلة والمجرمين المحترفين، ومن لهم مصلحة في تخريب بلدنا الى ارتكاب افضع عمليات النهب والتخريب والحرق المتعمد لمختلف وزارات دوائر الدولة ومؤسساتها الثقافية والعلمية ومتاحفها وذاكرتها السياسية والادبية والعلمية وتاريخها العريق، من دون ان تحرك ساكناً، في حين كان بامكانها ان تحول دون وقوع هذه الكارثة باجراءات بسيطة لاتتعدى تنظيم حراسة محدودة وبواسطة وضع الية، وعدد من الجنود امام كل وزارة ومؤسسة عراقية، كما فعلت بالنسبة لبعض الوزارات والدوائر التي ارادت فعلا المحافظة عليها لاسباب معروفة.

ولكن شاءت هذه القوات ان ينزل الخراب والدمار في هذا البلد لاسباب مختلفة، وربما من بينها تعظيم كلفة اعادة اعماره التي كان مخططا لها ان تتم بواسطة الشركات الامريكية والبريطانية او تحت اشرافها على اقل تقدير، وهذا مايحصل فعلاً حتى الان، حيث احيلت العديد من العقود الكبيرة لاعادة الاعمار الى شركات امريكية معروفة، وفي مقدمتها شركة (هاليبروتون) والشركات الاخرى المتفرعة عنها او المرتبطة بها.

وكان من الممكن للمواطن العراقي ان يغض النظر عن هذه الشركة وتلك او يأخذ الامور بحسن نية، طالما يرى انها تقوم فعلاً بانجاز مابدمتها بتجرد وبكلفة معقولة، وان مشاريع الاعمار تنجز تباعاً من قبل الشركات المعنية، وان المواطن بات يلمس فعلاً نتيجة مايعلن في وسائل الاعلام عن حملة اعادة الاعمار التي تخصص لها مليارات الدولارات.. ولكن مايصيب المرء بالاحباط والمرارة مايراه على ارض الواقع ومايسمعه او يقرأه بواسطة وسائل الاعلام المختلفة التي تستقي على الاغلب معلوماتها من مصادر امريكية او بريطانية، عن عمليات النهب والتبذير والعقود الوهمية والرشاوى التي طالت البعض من افراد قوات التحالف والعاملين معها، والتي يخضع بعضها الان الى عمليات تدقيق من قبل العديد من الجهات المعنية في الولايات المتحدة وغيرها، والامثلة على ذلك لاتعد ولاتحصى، حيث لايكاد يمر يوم من دون ان يتسرب الى وسائل الاعلام مايؤكد وقوع مثل هذه المخالفات في تنفيذ بعض المشاريع والعقود الاخرى الخاصة بالتجهيز وغير ذلك، سواء في احالة المناقصات دون اعلان، او الغش في التنفيذ والاعداد او تعظيم الكلف وغير ذلك، ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بما ذكره (بول بريمر) الحاكم المدني السابق في العراق الذي اعترف بنفسه بان الشركات الامريكية تتقاضى عشرة امثال مثيلاتها من الشركات العراقية!!

والادهى من ذلك ماذكره احد الخبراء بشان تنفيذ بعض العقود الخاصة باعادة الاعمار، والذي قال انه يعرف بمشروعات لاعادة الاعمار منحت فيها المبالغ ورست العطاءات ولكن لاوجود لاي نشاط فيها، وهذا يعني بكل بساطة ان المشاريع (تنفذ) وتصرف كلفها على الورق فقط، في حين تذهب الملايين المخصصة لها لهذه الشركة او تلك ولمن يتعاون معها او يسهل لها الحصول على مثل هذه العقود.

كما يمكن الاستشهاد في هذا المجال ايضاً، وبلغة الارقام، بما ذكره مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، حين ذكر في تقرير جديد له ان مالايزيد على (٢٧) سنتاً من كل دولار (الدولار يساوي ١٠٠سنت) تذهب الى عمل حقيقي يفيد الشعب العراقي، بينما يذهب الباقي، اي (٧٣) سنتاً، في مصاريف عامة لاعلاقة لها بذلك. كما ذكر التقرير ايضا في هذا المجال ان ٣٠٪ من التمويل يذهب الى الشؤون الامنية واكثر من ١٠٪ يذهب الى مصاريف السفارة الامريكية، واكثر من ١٢٪ لتكاليف اجور العمالة الاجنبية، بينما تتبدد حوالي ١٥٪ بسبب الفساد والاحتيال وسوء الادارة! وللتأكيد على ماذهب اليه التقرير المذكور يمكن الاشارة الى مااعلنه السيد وزير التخطيط والتعاون الانمائي الدكتور مهدي الحافظ قبل اشهر في معرض انتقاده لمظاهر الفساد والإفساد التي بنيت فيها المشروعات التي تم تنفيذها في اطار عملية اعادة الاعمار في العراق حيث قال في المؤتمر الذي عقد في عمان خلال حزيران الماضي، ان تلك المشاريع تشوبها ثغرات كثير اهمها طريقة التعاقد وغياب الشفافية وعدم مشاركة المؤسسات والشركات العراقية.

ودلل على كلامه ببند (لامين) في أحد تلك المشروعات الذي شكلت كلفته نسبة ٦٠٪ من قيمة العقد الاجمالية لتنفيذ المشروع.. موضحاً بنفس الوقت ان كل ماتم صرفه من مبلغ الـ(٣٣) مليار دولار التي تعهدت بها الدول المانحة في مؤتمر مدريد في العام الماضي لايتعدى مليار الدولار، من ذلك يتضح ان الاموال التي تخصص لبعض المشاريع لايصرف منها للتنفيذ الا النزر اليسير ويذهب القسم الاعظم الى امور جانبية.

لقد كشف تقرير المحقق العام لسلطة التحالف المؤقتة الصادر في آب ٢٠٠٤ عن معلومات مثيرة للغاية بشأن كيفية صرف الاموال العراقية بصورة خاصة، والتكتم الذي يحيط بالمقاولين العراقيين الذين يتعاملون مع سلطة التحالف، وعدم الافصاح عن اسماء الشركات التي منحت عقوداً ممولة بأموال عراقية، قائلا ان ذلك يعكس الفوضى والاهمال والتلاعب وانعدام الفعالية في مراقبة العقود، وعدم اعطاء اية اهمية كافية للسيطرة على التكاليف، والفشل في تطبيق ممارسات التعاقد الامريكية المعتمدة عندما يتعلق الامر بتوزيع اموال عراقية، واحالة القسم الاكبر -كما يقول التقرير- من قيمة العقود الممولة باموال عراقية الى شركات امريكية من دون منافسة، خاصة عندما يتعلق الامر بشركة هاليبروتون وتابعتها (كيلوغ براون اندروت) والتي اشتهرت في بداية الاحتلال بعلاقتها بالمسؤولين الكبار، وحصولها على عقود ضخمة بشان اعادة الاعمار في الاسابيع التي تلت الغزو، فضلا عن تجهيز الجيش الامريكي بالوقود عن طريق الجهات الكويتية.

اموال صندوق تنمية العراق

استنادا الى قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٤٨٣ الصادر في آيار ٢٠٠٣ فلقد تقرر ايداع ٩٥ بالمائة من موارد العراق النفطية والودائع المصرفية المعادة التي كانت بحوزة الرئيس المخلوع والتحويلات من برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء والمنتهى في تشرين الثاني ٢٠٠٣ في صندوق تنمية العراق. وقد تسلم هذا الصندوق منذ انشائه (١٩,٣) مليار دولار كما تذكر بعض المصادر.

ويذكر انه في ضوء المناقشات التي تمت في مؤتمر للمانحين المنعقد خلال الفترة من ٢٣-٢٤ تشرين الاول ٢٠٠٤، فلقد تم تأسيس الصندوق الدولي لاعادة اعمار العراق ليكون قناة لتمويل مشاريع اعادة الاعمار، ويتكون الصندوق المذكور من صندوق اعادة اعمار العراق التابع لادارة البنك الدولي، وصندوق الامم المتحدة الذي يشرف على ادارتة برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) نيابة عن بقية منظمات الامم المتحدة، بالاضافة الى هذين الصندوقين الدوليين، هناك عدة قنوات للتعاون مع العراق وخاصة الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي وصندق النقد الدولي، اضافة الى عدة دول لديها مشاريع مساعدة ثنائية.

وكانت سلطة التحالف قد نقلت مسؤولية صندوق تنمية العراق الى الحكومة العراقية المؤقتة التي تسلمت السلطة من قوات الاحتلال يوم ٢٠٠٤/٦/٢٨ ولكن مع هذا الانتقال (الصوري) كمايبدو، فان الوكالات الامريكية مستمرة في ادارة العقود الممولة بالمخصصات الامريكية، وكذلك العقود الممولة باموال عراقية، كما ستستمر وزارة الدفاع ومكتب ادارة اعمار العراق الكائن في السفارة الامريكية ببغداد، بوضع الترتيبات الخاصة بكل مايتعلق بالاولويات والمنظمات ذات الصلة بالمبلغ الذي خصصه الكونغرس الامريكي للعراق في العام الماضي والبالغ (١٨,٤) مليار دولار.

وكان مكتب المحقق العام التابع لسلطة التحالف المؤقتة الذي اسسه الكونغرس في تشرين الاول ٢٠٠٣ للتدقيق في التخصيصات لاعادة اعمار العراق قد قدم تقريره الفصلي للكونغرس في ٣٠ حزيران الماضي ملخصاً فيه نتائج احد عشر تقريراً صادراً عن مراقبين و ٦٩ تحقيقا جزائيا ومبادرات اخرى، وسوف تستمر اعمال مهمة المحقق العام التابع لسلطة التحالف حتى اواخر هذا العام.

ولعل مايثير التساؤل المشروع هو لماذا تتركز جل العقود بايدي الشركات الامريكية والبريطانية، في حين نجد ان الشركات العراقية صاحبة المصلحة الحقيقية في حملة اعادة الاعمار يكون نصيبها الفتات، فقد ذكرت المعلومات المستقاة من تقرير المحقق العام ان ٧٤٪ من اجمالي العقود الممولة باموال عراقية منحت الى الشركات الامريكية، وباضافة الشركات البريطانية ترتفع النسبة الى ٨٥٪ اما الشركات العراقية فلم تحصل الا على ٢٪ من قيمة هذه العقود، وتدل المعلومات المتيسرة على ان ٧٣٪ من العقود الاجمالية الممولة باموال عراقية هي عقود احادية المصدر منحت دون منافسة فاين مصلحة العراق في تنفيذ مثل هذه المشروعات، لاسيما اذا علمنا ان كلف تنفيذ هذه العقود ينطوي على مبالغات كبيرة فضلا عن التسيب والمصاريف غير المنظورة.

بالاضافة الى تلك المخالفات الواضحة وجد ان الكثير من الاموال قد صرفت دون مستندات ووثائق اصولية، او ان المصروف اكثر من الاعمال المنجزة، فضلا عن عدم اتخاذ اية حيطة او حذر في حفظ النقود في اماكن آمنة، وعلى سبيل المثال اشارت المعلومات الى ان مفاتيح الخزائن وجدت في (حقيبة ظهر) عادية مرمية في مكان لاتوجد فيه مراقبة، وفوق هذا وذاك وجد ان الاموال كانت معرضة للاختلاس والهدر والاستغلال.

وكان برنامج رصد العائدات العراقية التابع لمعهد المجتمع المفتوح، وهو مؤسسة خاصة مقرها مدينة نيويورك، ويقوم برصد صناعة النفط العراقية للتأكد من انها تدار ضمن اعلى مقاييس الشفافية، ومن ان عائدات الثروة النفطية العراقية تذهب الى الشعب العراقي.. كان قد ذكر في احد تقاريره المنشورة في حزيران ٢٠٠٤ ان سلطة التحالف المؤقتة قد اطلقت في الدقيقة الاخيرة فورة من الانفاق مستخدمة ثروة العراق النفطية بفظاظة قبل موعد حل السلطة المذكورة حيث حولت مليارات الدولارات الى مشاريع معدة على عجل عشية الموعد النهائي لانهاء مهمتها.

وذلك لصرفها على مجموعة من المشاريع رديئة التخطيط، وليس من الواضح اذا كانت الوزارات المعنية قد تم التشاور معها في تطوير هذه الطلبات من الاعتمادات، رغم ان الحكومة العراقية الجديدة، كما يقول التقرير لن يكون لها خيار سوى تنفيذ ذلك.

اجتماع للجنة الروسية -العراقية للتعاون الاقتصادي خلال شباط المقبل

موسكو - وكالات : أعلن نائب رئيس الحكومة الروسية فيكتور خريستينكو أن اللجنة الروسية-العراقية المشتركة للتعاون في المجالات الاقتصادية ستعقد جلسة في شباط المقبل بموسكو .

وأعرب خريستينكو في تصريح نقلته وكالة انباء ايتار تاس بعد اختتام مباحثات أجراها مع وفد وزارة النفط العراقية عن اهتمام روسيا في استئناف عمل اللجنة المشتركة بين البلدين ، وقال إن الجانبين عازمان على مواصلة التعاون في مجال الطاقة وليس البدء به من نقطة الصفر ،وذكر أن المباحثات تركزت على مناقشة سبل عودة الشركات الروسية للسوق العراقية وكذلك آفاق تنفيذ المشاريع الروسية السابقة في العراق ، وأشار خريستينكو إلى اهتمام بلاده بتنفيذ هذه المشاريع وبلورة مشاريع جديدة قائلا إن الجانب العراقي يملك خطة طموح للغاية في مجال تطوير الطاقة الكهربائية ، وأعرب عن أمله في أن تتمكن السلطات من تحقيق الامن في المحطات الكهربائية كي يتمكن الخبراء الروس من العودة لمواصلة عملهم هناك ، وكانت روسيا الاتحادية قد سحبت الصيف الماضي جميع خبرائها العاملين في العراق بعد تعرضهم لهجمات وعمليات اختطاف من قبل مسلحين مجهولين هناك .

الاتحاد الأوروبي يدعم (لامي) لرئاسة منظمة التجارة

باسكال لامي

قال مصدر بالمفوضية الأوروبية إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيدت المفوض التجاري الأوروبي السابق باسكال لامي كمرشح لمنصب المدير العام المقبل لمنظمة التجارة العالمية.

وأوضح المصدر أن لامي سوف يطرح من قبل بلده فرنسا وسيحظى بدعم أوروبي.

وأضاف المصدر أن القرار الأوروبي اتخذ خلال اجتماع اللجنة التجارية بالمفوضية في بروكسل، ومن المتوقع أن يصدق عليها سفراء الدول الأعضاء الـ٢٥ يوم الأربعاء.

وتنتهي فترة رئاسة سوباتشاي بانيتشباكدي المدير العام للمنظمة في نهاية آب من العام المقبل.

ومن جهتها حددت الدول النامية ثلاثة مرشحين للمنصب حتى الآن هم: وزير خارجية موريشيوس جاين كوتاري وسفير أورغواي لدى منظمة التجارة كارلوس بيريز دل كاستيلو ونظيره البرازيلي لويس فيليب دي سيكاز، ومن المقرر أن يغلق باب الترشيح للمنصب نهاية الشهر الجاري.

تزايد الخلافات الأمريكية الأوروبية بشأن دعم (إيرباص وبوينغ)

اعتبر مسؤول تجاري أميركي أن منح الاتحاد الأوروبي دعما لإنتاج شركة الطائرات الأوروبية إيرباص يخالف اتفاقا أوروبيا أميركيا سابقا بشأن دعم صناعة الطائرات.

وأفاد المتحدث باسم مكتب الممثل التجاري الأميركي ريتشارد ميلز بأن الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي وقع عام ١٩٩٢ يمنح طرفيه الحق في إلغائه في حالة خرق الجانب الآخر لشروطه.

ورأى ميلز أن الاتحاد لم يتصرف وفق الاتفاق خاصة عندما قدم أنواعا مختلفة من الدعم لإنتاج طائرة إيرباص السوبر جامبو أي ٣٨٠ ,

من جهته أتهم الاتحاد الأوروبي واشنطن بإلغاء غير قانوني لاتفاق ثنائي بين الجانبين بشأن دعم الشركات الكبرى الصانعة للطائرات المدنية عندما قدمت الولايات المتحدة شكوى لمنظمة التجارة العالمية بشأن دعم أوروبي لإيرباص.

وقالت المفوضية الأوروبية في رسالة بعثت بها إلى واشنطن إنها تعتبر الاتفاق ساري المفعول محذرة من تقديم دعم أميركي ضخم لصانعة الطائرات بوينغ بمشروع طائرة ٧ إي٧ ، في وقت انتقل الخلاف بين الجانبين بهذا الشأن إلى منظمة التجارة.

وأشارت إلى أن دعم هذه الطائرة يقدر بنحو ٣,٢ مليارات دولار على شكل حوافز ضريبية من واشنطن.

ارتفاع قياسي لليورو ومطالبة بمعالجة هبوط الدولار

تخطى سعر صرف اليورو في التعاملات الأوروبية جميع مستوياته القياسية السابقة أمام الدولار نهاية الاسبوع مسجلا أعلى أسعار على الإطلاق مقابل العملة الأميركية.

وقفز اليورو إلى ١,٣٤٦٧ دولار في مستهل تعاملات أسواق فرانكفورت متجاوزا رقمه القياسي البالغ ١,٤٣٦١ الذي بلغه في الثالث من الشهر الجاري.

وتوقع وسطاء في أسواق الصرف استمرار تدهور الدولار في ظل غياب أي تدخل من البنوك المركزية على جانبي الأطلسي.

وطالب وزراء المالية في منطقة اليورو الولايات المتحدة بالعمل على الحد من هبوط سعر الدولار الذي اعتبروه مضرا بشدة للاقتصاد الأوروبي الذي يلقى صعوبات في تحقيق النمو.

ورأى وزير مالية النمسا هاينز غراسر أن من غير المقبول أن تدفع أوروبا ثمن حالات الخلل الكبرى في الاقتصاد العالمي، داعيا إلى خفض العجز الأميركي.

وكان وزراء مالية منطقة العملة الأوروبية الموحدة ورئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه والمفوضية الأوروبية أكدوا أن التذبذب الكبير والاضطراب في أسعار الصرف أمر غير مرغوب للنمو الاقتصادي، في إشارة إلى ارتفاع قيمة صرف اليورو.

وفضل وزير الخزانة الأميركي جون سنو ترك تحديد قيمة العملة لأسواق الصرف، مرجعا سبب عجز واشنطن إلى ضعف النمو الأوروبي.

تقارير موجزة

هل يفقد الدولار وضعه كعملة قياسية عالمية؟

واصلت العملة الأمريكية الدولار الهبوط أمام العملات الرئيسة ليرتفع اليورو إلى أكثر من دولار وأربعة وثلاثين سنتا، ويتجاوز الجنيه الإسترليني دولارا وخمسة وتسعين سنتا. واقبل المتعاملون على بيع الدولار بعد البيان الشديد اللهجة لوزراء المالية الأوروبيين، الذي حذر الولايات المتحدة من استمرار هبوط الدولار. ولم تر الأسواق في البيان مقدمة للتدخل في أسواق العملات بشراء الدولار لرفع قيمته.

وأضاف إلى قلق الأسواق بشأن مشاكل العجز الأمريكي الهائل في الموازنة والحساب الجاري، الذي يعد السبب الرئيس في انخفاض قيمة الدولار، تقرير نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) يثير الشكوك حول استمرار التصنيف الائتماني الممتاز للدين الأميركي

ويقول المراسل الاقتصادي مارك جريجوري إن كثيرا من الاقتصاديين يتوقعون أن تهبط العملة الأمريكية أكثر.

لكن يجب عدم التضخيم في هبوط الدولار، فكي يخسر مكانته لصالح اليورو أو غيره، يحتاج الأمر إلى استمرار الهبوط بشدة ولمدة طويلة.

أسعار النفط

تراجعت أسعار النفط قليلاً أواسط الاسبوع مع ما بدا من أن اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في القاهرة لن يقرر خفض الإنتاج، وتوقعات السوق بنمو المخزونات الأمريكية الأسبوعية من النفط والمشتقات. وعلى رغم استمرار مشاكل الإنتاج في نيجيريا، إلا أن اعتدال الطقس في الولايات المتحدة، ووفرة العرض في السوق قلل من الضغط على الأسعار ارتفاعاً.

وكانت الأسعار قد ارتفعت مع توقعات بان تلجأ المنظمة إلى تخفيض الإنتاج للحد من تراكم المخزونات في الربع الثاني من السنة المقبلة، عندما يتراجع الطلب موسمياً، مما قد يؤدي إلى انهيار الأسعار. إضافة إلى أن هبوط سعر الدولار يدفع الدول المنتجة إلى اتخاذ إجراءات لتقوية الأسعار لوقف تدهور قيمة عائداتها.

بنك الامارات يمول مشاريع

•أعلن بنك الإمارات الدولي انه يستهدف سوق تمويل المشروعات المزدهر في الشرق الأوسط بعد أن رفع حجم برنامج إصدار سندات دولية لثلاثة أمثاله إلى ٣,٥ مليار دولار.

وقال نائب رئيس البنك إن السندات المتوسطة الأجل التي ستصدر باليورو ستساعد البنك على تحقيق توازن بين الأصول والالتزامات مما يتيح له التوسع في محفظة تمويل المشروعات. وتمتلك حكومة دبي ٧٧ في المئة من البنك.

ارتفاع عوائد الصادرات الكيمياوية التونسية

•أظهرت بيانات حكومية أن عائدات الصادرات التونسية من الصناعات الكيميائية ارتفعت بنسبة ١٦ في المئة حتى نهاية تشرين الثاني هذا العام إلى ٩٢٣ مليون دينار ...٧٦٩ مليون دولار...، من ٧٩٧ مليون دينار ...٦٦٤ مليون دولار... في الفترة نفسها من ,٢٠٠٣

وكانت الزيادة الأكبر في صادرات الفوسفات التي تمثل ٧٥ في المئة من منتجات الصناعة الكيميائية في تونس.

أما المواد الصيدلية فارتفعت عائدات صادراتها بنسبة ٩٤,٨ في المئة. وحققت صادرات منتجات البلاستيك نموا بنحو ٤٧ في المئة.

مؤشرات الاسهم الاسرائيلية

•قفزت المؤشرات الرئيسة للأسهم الإسرائيلية بأكثر من واحد في المئة أواسط الاسبوع مسجلة مستويات مرتفعة جديدة مع مواصلتها لاتجاه صعودي يدعمه تفاؤل سياسي بشان العلاقات مع الفلسطينيين ومصر.

وأغلق مؤشر تل أبيب-١٠٠ الأوسع نطاقا مرتفعا بأكثر من نقطة مئوية، في حين صعد مؤشر تل أبيب-٢٥ لأسهم الشركات الكبرى بنسبة مماثلة تقريبا.

عملية تحديث مصفاة مغربية

•تبدأ مصفاة سامير المغربية للنفط في الربع الأول من العام المقبل عملية تحديث لوحدتها الرئيسية التي تبلغ طاقتها ١٣٦ ألف برميل يوميا بتكلفة إجمالية ستة مليارات درهم (٧٢١ مليون دولار).

وتنتهي عملية التحديث في عام ٢٠٠٨، وتعهد مسؤول في المصفاة بأن الإنتاج في الوحدة لن يتأثر خلال الأعمال. وكانت سلسلة حوادث قد أجلت بدء المشروع الذي يهدف لإعداد الشركة لتحرير تدريجي لسوق منتجات النفط المكررة. فقد أصيبت الوحدة بأضرار بالغة في حريق خلال تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ أدى لتوقفها تقريبا. واستأنفت الوحدة العمل بكامل طاقتها في العام الماضي.

وتقدمت تكنيب الفرنسية وسنام بروجتي الإيطالية بعروض للفوز بالعقد.